طباعة ٤٠ مليون كتاب مدرسي للعام الدراسي القادم

عبود لـ«الوطن»: طباعة الكتب الأجنبية داخل سورية وفرت علينا ١٠ مليارات من طباعتها خارجاً

محمود الصالح

كشف مدير مؤسسة طباعة الكتب المدرسية علي عبود عن توفير ١٠ مليارات ليرة في العام الحالي جراء عمليات الطباعة داخل البلاد لسلسلة الكتب الأجنبية.

وبيّن عبود في حديث خاص لـ«الوطن» أن كلفة عمليات طباعة الكتاب بلغت في العام الحالي ١٢ مليار ليرة سورية، تم من خلالها طباعة ٤٠ مليون كتاب مدرسي لجميع المراحل بما فيها سلسلة اللغات الأجنبية التي كانت تطبع خارج البلاد من خلال إحدى دور النشر الوطنية، مضيفاً: وهذا سبب تراجع تكاليف الطباعة من ٢٢ مليار ليرة في العام الماضي إلى ١٢ مليار ليرة سورية.

وعن طباعة الكتب المدرسية وآلية توزيعها والجديد لهذا العام، بيّن المدير العام بقوله: يتم إعداد الحاجة من مديريات التربية وفروع المؤسسة العامة للطباعة في المحافظات مع لحظ حالات النمو فيها، وتعرض على اللجنة المركزية في المؤسسة والوزارة من أجل التدقيق للأعداد المطلوبة لإقرارها بعد عرضها على مجلس الإدارة وتصديقها من الوزير.

وأوضح أن الاحتياجات بلغت للعام الدراسي القادم نحو ما يقارب ٤٠ مليون نسخة كتاب مدرسي إضافة إلى البدائل العامة (أساسي- ثانوي) حيث كانت مطبوعة وجاهزة بداية حزيران من أجل الدورات الصيفية. وبالنسبة للكتب الجديدة التي تطبع لأول مرة هذا العام هي منهاج سلاسل اللغات الأجنبية (فرنسي- إنكليزي) إنكليزي (كتاب + أنشطة) لجميع صفوف مرحلة التعليم الأساسي ومرحلة التعليم الثانوي العام (علمي- أدبي) فرنسي (كتاب + أنشطة) لجميع صفوف مرحلة التعليم الأساسي (٧- ٨ - ٩) ومرحلة التعليم الثانوي العام (علمي وأدبي) التي

كانت تطبع خارج البلاد في لبنان من خلال إحدى دور النشر الوطنية الخاصة، والتي كانت تكلف مبالغ كبيرة جداً.

وأوضح أن المؤسسة تتابع خطتها لطباعة كتب الفصل الأول (رياض أطفال، تعليم عام، مهني، أدلة مدرسية). منوهاً بأنه يتم توزيع الكتب مجاناً من الصف الأول وحتى التاسع للمدارس الرسمية التابعة (لوزارة التربية، مدارس التعليم الأساسي التابعة للأوقاف، الشؤون الاجتماعية والعمل) وعلى مدارس أبناء وبنات الشهداء في مرحلة التعليم الثانوي، مضيفاً: وتدفع الدولة أكثر من ١٢ ملياراً ثمن الكتب كل عام، وهذا الأمر غير موجود حتى في البلدان المتقدمة حيث نحو ٩٠ بالمئة من الكتب تطبعها المؤسسة توزع بالمجان و١٠ بالمئة تباع بأقل من سعر الكلفة حيث تدعم الدولة بنسبة من ١٠٠ إلى ٣٠٠ بالمئة لسعر الكتاب.

وبيّن أن الكتب توزع من الصف الأول وحتى الثالث جديد ومن الرابع إلى التاسع وفق النسب المقررة والمدورات في المدارس بناء على تعليمات وزارة التربية حيث كتب الأنشطة والتدريبات لا يعاد توزيعها ويتم الاستلام والتسليم وفق تعليمات وزارية من اللجان المشكلة في كل مدرسة (لجنة الكتاب المدرسي) المدير- أمين السر- أمين المكتبة- الموجه- ومعلم الصف. ويسلم الكتاب الصالح للتدوير وبحالة جيدة وعدم تسليم أي كتاب تالف والمستودعات موجودة في كل تجمع مدارس (نواح- بلدات- قرى).

وأوضح أن نسبة التوزيع وصلت نحو ٩٠ بالمئة، ويعاد توزيع الكتاب لعام واحد فقط. وقال: في هذا العام كانت الخطة الطباعية أكبر من قدرة المطابع العامة الإنتاجية وخاصة تأليف وطباعة سلاسل اللغات الأجنبية لأول مرة محلياً من لجان ذات خبرة وطنية التي كان يتم شراؤها وتوريدها خلال السنوات السابقة من دور النشر المحلية بأسعار مرتفعة مقارنة بتكاليف تأليفها وطباعتها حيث تم الاستعانة بمطابع القطاع الخاص وفق مناقصة أصولية لطباعة ٦,٢٥٠ ملايين نسخة كتاب مدرسي ملون وستكون جاهزة لتوزيعها إلى المحافظات قبل بداية العام الدراسي. وبالتالي هناك وفر محقق وسينعكس ذلك على انخفاض سعر الكتاب أكثر من ٥٠ بالمئة. حيث بلغت كلفة طباعة الصفحة الواحدة لدى القطاع الخاص بموجب المناقصة ١,٤ ليرة سورية، وهذه تكاليف طباعة فقط لأن الورق والكرتون يتم تسليمهما للمطابع الخاصة من مؤسسة الوحدة التي تتولى استجرار كامل حاجة الطباعة في البلاد من الورق والكرتون.

وبين أنه من المقرر أن تستورد مؤسسة الوحدة في العام القادم ٩١٠٠ طن من الورق والكرتون لطباعة الكتاب المدرسي في العام القادم.

وبيّن عبود أن هناك ٣٣,٧ مليون كتاب طبعت في العام الحالي لدى مطابع القطاع العام وفق قرار اللجنة الدائمة للطباعة.

وأشار إلى معاناة صعوبة تأمين الورق والكرتون والمواد الأولية الداخلة في الطباعة بسبب العقوبات الاقتصادية وتقلبات الأسعار وصعوبة تأمين القطع البديلة وتأمين آليات لنقل الكتاب إلى المحافظات، منوهاً بأنه يتم تذليل الصعوبات من فريق عمل المؤسسة ووزارة التربية بتوجيه من الوزير وإشرافه ومساعدة وزارة الإعلام ورئاسة مجلس الوزراء.

وقال: نواجه صعوبة بإيصال الكتب إلى محافظة الحسكة وتتم عبر الشحن الجوي وهو مكلف للمؤسسة.

وعن نسبة تنفيذ الكتب المطبوعة قال المدير العام: وصلت إلى ٩٠ بالمئة، وستكون الكتب المدرسية بمتناول طلابنا في بداية العام الدراسي بالأعداد والجودة والنوعية المطلوبة، ويتم تأمين حاجة المدارس وفق طلبات مديريات التربية من الكتاب للعام الدراسي القادم بما فيها المدارس الخاصة التي تتولى وزارة التربية تسليمها الكتاب المدرسي بالسعر الرسمي، وكذلك وكالة غوث اللاجئين «الانروا».

سكان «بقعو» يعترضون على إقامة منطقة صناعية

رئيس البلدية: الأراضي مستملكة منذ عام ١٩٨٥ والمالكون حصلوا على البدلات ولم يعترض أحد

هيثم يحيى محمد

رغم الكلام والتصريحات الرسمية عن أهمية وضرورة الحفاظ على الأراضي الزراعية الخصبة في بلدنا نجد أن الكثير من القرارات تضرب بهذا الأمر عرض الحائط ومن ضمنها القرارات أو التعليمات المتعلقة بإقامة مناطق صناعية ضمن المخطط التنظيمي لكل وحدة إدارية بغض النظر عن وضع الأراضي زراعية أم غير زراعية، خصبة أم غير خصبة، مناسبة أم غير مناسبة.. إلخ.

وضمن إطار ما تقدم تلقت «الوطن» شكوى من بعض سكان قرية بقعو التابعة لمنطقة الدريكيش قالوا فيها إن قريتهم قرية زراعية بامتياز وتشتهر بالحمضيات والزيتون، وحسب تقارير الطبوغرافيا تعوم هذه القرية على بحيرة من المياه الجوفية، لكن كل ذلك لم يشفع لها ولسكانها حيث هناك من أراد أن يخرب طبيعتها الزراعية، فخطط لبناء منطقة صناعية فيها رغم اعتراض بلديتها التي وجهت أكثر من كتاب للخدمات الفنية والمحافظة تقول فيه إنه لا جدوى اقتصادية من إقامة منطقة صناعية في هذه القرية ولاسيما أنها لا تبعد أكثر من ٥ كم عن المنطقة الصناعية الجديدة في دريكيش.

وناشد الشاكون أصحاب القرار أن يحافظوا على هذه القرية زراعية، فسكانها فلاحون ولا يوجد فيها محال صناعية غير حلاق القرية ولا يجوز القضاء على الزراعة بقرية زراعية تشتهر بالحمضيات والزيتون من أجل مشروع منطقة صناعية لا جدوى منه غير تخريب الزراعة وتلويث المياه والمنطقة وتخريب عشرات الدونمات من الأراضي المزروعة حمضيات وزيتوناً.

رد البلدية

رئيس مجلس البلدية أحمد معلا أوضح لـ«الوطن» إن هذه المنطقة الحرفية (الصناعية) ملحوظة على المخطط التنظيمي المصدق بقرار المكتب التنفيذي رقم /٧٠٧/ لعام ١٩٨٥ الذي لم يتم الاعتراض عليه من أحد، مبيناً أن الأرض الخاصة بها مستملكة بالقرار /٧٣/ لعام ٢٠١٥ وقد تم التنازل عنها من قبل المواطنين وهي الآن باسم بلدية بقعو وقد تم دفع بدلات الاستملاك / قيمة أرض وثمن أشجار/ لجميع مستحقيها ولم يعترض عليها أحد.

وأضاف معلا: المشروع قيد التصديق في وزارة الإدارة المحلية وتم التعاقد مع الشركة العامة للبناء والتعمير لتنفيذه، علماً أنه يوجد في قطاع البلدية أكثر من أربعين حرفة بين نجارة وحدادة وألمنيوم ومعامل دهان وكوميجات سيارات وغيرها إضافه إلى أن وجودها يفتح المجال لاستثمارات جديدة وخلق فرص عمل جديدة.. إلخ.

وحول معلومات «الوطن» التي تؤكد أن البلدية سبق أن خاطبت المحافظة بعدة كتب تعترض فيها على إقامة هذه المنطقة التي تبلغ مساحتها ٥٥ دونماً من أخصب الأراضي لعدم جدواها الاقتصادية فما ردكم؟ أجاب: هذا صحيح لكن الجهات المعنية لم توافق معنا على ذلك ووجهت بالمضي قدماً في إقامة هذه المنطقة حيث صدر قرار الاستملاك وتم صرف قيمة الأشجار والأرض لكل مواطن له ملكية ضمن مساحتها والموضوع بات منتهياً ولا مبرر لأي شكاوى جديدة؟

رغم زيادة التعرفة أزمة النقل على حالها في القنيطرة! واستياء من أصحاب الدخل المحدود

صقر: ٤٠ بالمئة من السرافيس تتهرب من العمل وتبيع مخصصاتها من المازوت

القنيطرة - خالد خالد

لم يخف محافظ القنيطرة انزعاجه من عدم حل مشكلة النقل على الخطوط الداخلية والخارجية في آخر اجتماع للجنة نقل الركاب الفرعية، مؤكداً أن أزمة النقل تطرح في كل اجتماع وحالة التسويف والتأجيل هي السائدة، كما أن مشكلة مركز انطلاق خان أرنبة لم تحل منذ تكليفه محافظاً للقنيطرة؟!.. واليوم سؤال أبناء محافظة القنيطرة بعد زيادة التعرفة، هل حلت المشكلة؟

واقع الحال أن أزمة النقل بقيت على حالها، كما بقي الاستياء الكبير من أبناء القنيطرة على حاله، وزاد انزعاجهم من الواقع وتحملهم أعباء مالية إضافية نتيجة زيادة التعرفة بنسبة ١٠٠ بالمئة، ليتفق أبناء المحافظة على أن الراتب أصبح أجرة مواصلات فقط، متهمين المعنيين بالمحافظة بأنهم بعيدون كل البعد عن الواقع، فالأجرة التي حددتها المحافظة لم يقبل الساتقون بالالتزام بها، وأغلب السرافيس السرافيس تتهرب من العمل والمواطن هو الضحية، مؤكداً تنظيم عدد من الضبوط بحق الساتقين المخالفين، مشيراً إلى أن (التجارة الداخلية) جهودها ضعيفة حالياً في ظل الظروف الراهنة.

وبيّن صقر وجود استياء عام من أصحاب الدخل المحدود بشأن التعرفة الجديدة لأن دخل الأسرة لا يتناسب مع التعرفة

لقطاع النقل والمحروقات بالقنيطرة فرج صقر بوجود ساتقين يبيعون مخصصاتهم من المازوت وهناك ما نسبته ٤٠ بالمئة من السرافيس تتهرب من العمل والمواطن هو الضحية، مؤكداً تنظيم عدد من الضبوط بحق الساتقين المخالفين، مشيراً إلى أن (التجارة الداخلية) جهودها ضعيفة حالياً في ظل الظروف الراهنة.

وبيّن صقر وجود استياء عام من أصحاب الدخل المحدود بشأن التعرفة الجديدة لأن دخل الأسرة لا يتناسب مع التعرفة الجديدة، فالموظف الذي يعمل بدمشق أو الأسرة التي لديها طالب بجامعات دمشق سيدفع ٤٠ ألف ليرة أجرة مواصلات، فكيف الحال إذا كانت العائلة لديها طالبان؟!، مضيفاً: إن حالات الرضا تبدو على أصحاب السرافيس بعدما كانوا يطالبون بزيادة التعرفة نتيجة الملاحظات التي كانوا يضعونها من غلاء القطع والزيت والإطارات والإصلاحات وغيرها.

وأشار عضو المكتب التنفيذي إلى وجود ٩٣ سرفيساً على خط خان أرنبة السورمية ولكن عملياً فقط تعمل ٦٠ ومنها ١٠ سرافيس تعمل ٣ سفرات و٢٠ سرفيساً تعمل سفرتين والباقي سفرة واحدة، في حين أن عدد السرافيس التي تعمل على الخطوط الداخلية ٨٥ سرفيساً وأغلبيتها من الخطوط الداخلية من ريف دمشق والمحافظة تخصصها بمادة المازوت بهدف تخديم أبناء المحافظة، منوهاً إلى موافقة لجنة نقل الركاب على تزويد الميكروباصات العاملة على خط دمشق – القنيطرة بكمية /١٧/ ليتر مازوت عن كل سفرة ذهاباً وإياباً وفتح الكمية في حال عملها لأكثر من سفرة في سبيل تأمين نقل أبناء المحافظة من دمشق إلى خان أرنبة وبالعكس وذلك بموجب (مانفست) مؤشر ومختوم من قبل نقابة النقل البري وبالتنسيق بين مديرية التجارة وحماية المستهلك والنقابة، وكذلك تخصيص السرافيس العاملة على الخطوط الداخلية بكمية ٢٠ ليتراً يومياً بعد أن كانت ٢٥ ليتراً وتم تخفيضها بسبب نقص التوريدات للمحافظة من فرع دمشق حيث تم تخفيض مخصصات المحافظة من مادة المازوت ١٧ طلباً خلال شهر آب الحالي، مؤكداً السعي الحثيث للجنة نقل الركاب بالمحافظة لوضع خطة عمل مناسبة لتخديم كل الخطوط في المحافظة.

ولفت صقر إلى أن لجنة نقل الركاب بالقنيطرة ستتوقف الشهر القادم عن تزويد السرافيس بمادة المازوت من ريف دمشق والتي تعمل على الخطوط الداخلية بالمحافظة إن بقيت كمية المازوت على حالها ومماثلة لشهر آب الحالي.

ويأمل أبناء القنيطرة بزيادة عدد باصات النقل الداخلي أو إدخال شركة خاصة للعمل على خط دمشق القنيطرة لحل مشكلة النقل من جذورها، مع التنويه أخيراً إلى أن مجلس محافظة القنيطرة كلف مدير النقل بالقنيطرة التواصل مع شركات النقل العامة للعمل على خط دمشق القنيطرة، رغم أن ذلك ليس من صلاحياته؟!